

المحاضرة الثالثة مقرر قوانين وتشريعات بيئية (ي402)

* إتفاقية بازل (Bazil) بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر

الحدود والتخلص منها:

هي معاهدة دولية للحد من تحركات النفايات الخطرة بين الدول ، وعلى وجه التحديد لمنع نقل النفايات الخطرة من البلدان المتقدمة إلى البلدان الأقل نمواً ، ومعالجة حركة النفايات المشعة ، وتكاد تتمتع بعضوية عالمية ، إذ بلغ عدد أعضائها (175) عضو، وتم التصديق على هذه الاتفاقية في 22 مارس عام 1989م.

فبعد تشديد القوانين البيئية في الدول المتقدمة في السبعينات، إرتفعت تكاليف التخلص من النفايات الخطرة بصورة كبيرة ، في الوقت نفسه زادت العولمة من عمليات الشحن العابرة للحدود والتي جعلت حركة النفايات أكثر يسراً، والعديد من البلدان الأقل نمواً كانت بحاجة للحصول على العملة الأجنبية ونتيجة لذلك، إزداد الإتجار بالنفايات الخطرة، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

ففي عام1988م ، قامت خمسة سفن إيطالية بإفراغ (8000) برميل من النفايات الخطرة على شاطئ إحدى القرى الصغيرة في نيجيريا ، وقامت كذلك إحدى السفن الأمريكية والتي كانت تحمل رماد محرقة من مدينة (فيلادلفيا) في الولايات المتحدة وقامت بإغراق نصف حمولتها على شاطئ في (هايتي).

وتهدف الإتفاقية لتقليل كمية وسمية النفايات المتولدة ، لضمان الإدارة السليمة بيئياً قدر الإمكان، ومساعدة أقل البلدان نمواً في الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى التي تولدها ، لذا إعتمدت على عدة مبادئ منها:

1- تقليل كمية النفايات الخطرة المتولدة والتخلص منها في نفس مكان تولدها بقدر الإمكان.

2- التقليل من عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود إلى درجة تتناسب مع إدارتها بطريقة سليمة بيئياً.

3- تقديم المساعدة للدول النامية والدول ذات الاقتصاد المتغير.

4- على الأطراف أن يقوموا بمنع تصدير النفايات السامة وغيرها إذا لم يبد الطرف المستورد موافقته كتابياً على هذا الاستيراد .

5- إمكانية التعويض عن الخسائر الناتجة عن نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، وفي عام 1999م تمت المصادقة على هذا البروتوكول.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الإتفاقية تطورت ، فقد تم إنشاء (14)مركزاً إقليمياً وتنسيقياً للإتفاقية في (الأرجنتين والصين ومصر وايران وأندونيسيا وروسيا والسنغال) .